

Distr.: Limited
16 May 2001
Arabic
Original: English/Spanish

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

ما قرره اللجنة الخاصة في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٠ بشأن بورتوريكو
تقرير من إعداد مقرر اللجنة الخاصة، السيد فيصل مقداد (الجمهورية العربية
السورية)

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	١	أولا - مقدمة
٣	١٦-٢	ثانيا - معلومات عن بورتوريكو
٣	١٠-٢	ألف - خلفية عامة
٥	١٦-١١	باء - التطورات الاقتصادية
٧	٤٢-١٧	ثالثا - التطورات الأخيرة
٧	٢٨-١٧	ألف - التطورات السياسية
١٠	٣٨-٢٩	باء - التطورات العسكرية
١٣	٤٢-٣٩	جيم - منع الجريمة
١٤	٥٥-٤٣	رابعا - الإجراءات السابقة التي اتخذتها الأمم المتحدة
١٤	٤٣	ألف - ملحة عامة

١٥	٥٤-٤٤	 الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الخاصة	باء -
١٨	٥٥	 الإجراءات الذي اتخذته الجمعية العامة	جيم -
١٨	٦٥-٥٦	 مسألة المركز السياسي: آراء الأطراف المعنية	خامسا -
١٨	٦٠-٥٧	 الولايات المتحدة الأمريكية	ألف -
٢١	٦٥-٦١	 بورتوريكو	باء -

المرفق

		المنظمات التي جرى الاتصال بها لتقديم أحدث المعلومات عن تقرير المصير والاستقلال فيما
٢٦		يتعلق ببورتوريكو

أولا - مقدمة

٤٣٨ ٠٠٠ نسمة، وتدل أحدث تقديرات مكتب تعداد السكان (١٩٩٧) على أن عدد سكان العاصمة قد تغير بما يقل عن ١ في المائة.

٤ - وكانت بورتوريكو مستعمرة لإسبانيا في الفترة بين عامي ١٥٠٨ و ١٨٩٨. وعقّض معاهدة باريس المبرمة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٨٩٨ عند انتهاء الحرب الإسبانية - الأمريكية، تخلت إسبانيا عن الجزيرة للولايات المتحدة التي أقامت محمية عسكرية في الجزيرة في الفترة بين عامي ١٨٩٨ و ١٩٠٠. وفي عام ١٩٠٠ أقر كونغرس الولايات المتحدة قانون فوراكر الذي استبدل بالحكومة العسكرية حكومة مدنية تشمل جمعية تشريعية منتخبة من الشعب. بيد أن حاكم الجزيرة وأعضاء المجلس التنفيذي كانت تعيينهم واشنطن العاصمة، وكانت لهم سلطات واسعة على الجمعية التشريعية.

٥ - وقد عزز القانون التأسيسي (قانون جونز) الصادر في عام ١٩١٧ الحكم الذاتي، فقد أضاف لائحة للحقوق ومجلسا للشيوخ ينتخبه الشعب إلى الأجهزة الحكومية التي أنشئت بموجب قانون فوراكر. ومع ذلك ما زال الحاكم تعينه واشنطن العاصمة وما زال يملك حق نقض قرارات الجمعية التشريعية. كما أعطى القانون جنسية الولايات المتحدة لجميع سكان بورتوريكو، الأمر الذي يعارضه مجلس النواب في بورتوريكو، وهو الهيئة التشريعية المنتخبة من الشعب.

٦ - وفي عام ١٩٤٨ أقرت خلال دورة استثنائية للجمعية التشريعية، ثلاثة قوانين لمعاقبة الأفعال المناهضة لحكومة بورتوريكو وقع على أحدها حاكم الجزيرة فصار قانونا يحمل اسم القانون رقم ٥٣ المعروف أيضا باسم "Ley de la Mordaza" (قانون الكمام) أو قانون إسكات حرية الرأي. ويجرم ذلك القانون الدعوة إلى استخدام القوة

١ - اتخذت اللجنة الخاصة في جلستها الحادية عشرة، المعقودة في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٠، القرار A/AC.109/2000/24 بشأن المسألة المتعلقة بما قرره اللجنة الخاصة في ٦ تموز/يوليه ١٩٩٩ بشأن بورتوريكو. وفي الفقرة ٩ من القرار، طلبت اللجنة الخاصة من المقرر أن يقدم تقريرا إلى اللجنة الخاصة بشأن تنفيذ القرار. وقد أعد مقرر اللجنة الخاصة هذا التقرير استجابة لذلك الطلب. ويدرس التقرير مسألة بورتوريكو في ضوء التقارير السابقة التي أعدها المقرر، والتطورات السياسية الأخيرة في بورتوريكو، والإجراءات التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة بشأن المسألة، وآراء الأطراف المعنية.

ثانيا - معلومات عن بورتوريكو

ألف - خلفية عامة

٢ - جزيرة بورتوريكو أصغر جزيرة في جزر الأنتيل الكبرى في البحر الكاريبي وأبعدها باتجاه الشرق. وتبلغ مساحتها ٦٣٧,٧ ٨ كيلومترا مربعا بما في ذلك الجزر الصغيرة المحاورة لها وهي: بييكيس، وكوليرا، ومونا. وتغطي الجبال أكثر من ثلاثة أرباع بورتوريكو، ويبلغ ارتفاع السلسلة الممتدة بطول الجزيرة في أعلى نقاطها ١٢١٩ مترا.

٣ - وقد ازداد عدد السكان من قرابة ١٥٠ ٠٠٠ نسمة في بداية القرن التاسع عشر إلى أكثر من مليوني نسمة خلال النصف الأول من القرن العشرين. وكان مجموع عدد السكان حسب تعداد عام ١٩٩٠ يبلغ ٣ ٥٢٢ ٠٣٧ نسمة؛ وقدر عددهم في عام ١٩٩٧ بقرابة ٣,٨٢ ملايين. وبالإضافة إلى ذلك هناك عدد يتراوح بين ٢,٥ مليون و ٣ ملايين من أبناء بورتوريكو يقيمون في البر الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية. ويقدر تعداد عام ١٩٩٠ أن عدد سكان سان خوان عاصمة بورتوريكو يقارب

انتخاب عام؛ و (ب) جمعية تشريعية تتكون من مجلسين: مجلس الشيوخ (٢٧ عضواً)، ومجلس النواب (٥١ عضواً)، ويجري انتخاب أعضائهما بالتصويت المباشر للسكان الراشدين في كل انتخاب عام؛ و (ج) محكمة عليا ومحاكم أدنى. ويمثل بورتوريكو في حكومة الولايات المتحدة مفوض مقيم، وهو عضو ليس له حق التصويت في مجلس نواب الولايات المتحدة، ولكنه عضو له حق التصويت في اللجان التي يشترك فيها. ورغم أن للنظام القضائي في بورتوريكو محاكمه الخاصة به، فإنه مدمج في النظام القضائي الاتحادي للولايات المتحدة من خلال محكمة الاستئناف للدائرة الأولى، كما أن القانون الاتحادي يسود على القانون المحلي.

٩ - ورغم إقرار القانون العام رقم ٦٠٠ وإنشاء الحكومة الدستورية لبورتوريكو، فإن جميع القوانين التي لها صلة بعلاقات الإقليم بالولايات المتحدة ما زالت سارية المفعول. وشكلت هذه الأحكام قانون العلاقات الاتحادية الذي يرد وصفه بالتفصيل في تقرير المقرر لعام ١٩٧٤ (انظر A/AC.109/L.976، الفقرات ١٢٠ - ١٣٢). وبموجب هذا القانون، أدمجت بورتوريكو في النظم التجارية والجمركية والنقدية للولايات المتحدة. كما أخذت الولايات المتحدة على عاتقها مسؤولية الدفاع عن بورتوريكو.

١٠ - وفي عام ١٩٥٨، وضعت الجمعية التشريعية لبورتوريكو مشروع قانون يطلب إدخال تغييرات في قانون العلاقات الاتحادية. وفي السنة التالية، ولما يمض بعد سوى سبع سنوات على التصديق على الدستور، قدمت إلى كونغرس الولايات المتحدة ثلاثة مشاريع قوانين تطلب إدخال تغييرات في المركز السياسي للإقليم. ولكن لم يتخذ أي إجراء بشأن أي من هذه المشاريع. كذلك جرى في عام ١٩٦٧ استفتاء عام يعرض على السكان حرية الاختيار بين الاستقلال وبين أن يصبح الإقليم جزءاً من الولايات المتحدة أو الإبقاء على مركز الكومنولث. ولقي الخيار الثالث التأييد

لتقويض أو قلب نظام الحكم في الجزيرة. ويعتبر القانون طبع أو نشر مواد معينة، وكذلك تنظيم جماعات أو جمعيات هدفها قلب نظام الحكم بمثابة جريمة جنائية^(١).

٧ - وفي عام ١٩٤٨ أيضاً، بعد أن سن كونغرس الولايات المتحدة القانون العام ٣٦٢، أجريت أول انتخابات شعبية لاختيار حاكم للجزيرة، وبذلك انتهت سلسلة الحكام المعينين من قبل واشنطن العاصمة. وفي عام ١٩٥٠، أقر كونغرس الولايات المتحدة القانون العام رقم ٦٠٠ الذي نص على إقامة حكومة دستورية ينتخبها شعب بورتوريكو. وأجري استفتاء بشأن هذه المسألة. وفي يوم ٤ حزيران/يونيه ١٩٥١، وافق على القانون ٧٦,٥ في المائة من مواطني بورتوريكو الذين أدلوا بأصواتهم. وانعقدت جمعية دستورية في أيلول/سبتمبر ١٩٥١ ثم أعد مشروع دستور طرح على شعب بورتوريكو في ٣ آذار/مارس ١٩٥٢، وتمت الموافقة عليه بنسبة ٨١ في المائة في استفتاء شارك فيه ٥٩ في المائة من الناخبين المؤهلين للتصويت. وأحيل المشروع بعد ذلك إلى كونغرس الولايات المتحدة لاعتماده وأقر في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٥٢. بموجب القانون العام رقم ٤٤٧، شريطة إدخال تعديلات محددة على لائحة الحقوق^(٢). وقد أدخلت هذه التعديلات رغم بعض الاعتراضات على أساس أنه لا يجوز لكونغرس الولايات المتحدة تعديل الدستور من جانب واحد. وقد أدى الاستفتاء الشعبي العام وتصديق الكونغرس إلى قيام "كومونولث" بورتوريكو، وهي ترجمة فضفاضة للمصطلح الإسباني الوارد في الدستور وهو: "Estado Libre Asociado de Puerto Rico" (دولة بورتوريكو الحرة المرتبطة).

٨ - ودستور كومونولث بورتوريكو مبين بالتفصيل في الفقرات ٩١ إلى ١١٩ من تقرير المقرر المؤرخ ٢٦ آب/أغسطس ١٩٧٤ (A/AC.109/L.976). وباختصار، تتكون الحكومة من: (أ) حاكم منتخب لمدة أربع سنوات في كل

بأغلبية ٦٠,٤١ في المائة من الناخبين. والجهود المبذولة لتغيير و/أو إيضاح مركز بورتوريكو من حيث صلتها بالولايات المتحدة مبنية بمزيد من التفصيل في التقارير السابقة للمقرر (انظر على سبيل المثال A/AC.109/L.976). وللرجوع إلى التطورات اللاحقة المتصلة بمسألة علاقة بورتوريكو بالولايات المتحدة، انظر الفقرات ١٨ إلى ٢٩ أدناه.

باء - التطورات الاقتصادية

١١ - تتمتع بورتوريكو باقتصاد صناعي ذي سمات خاصة مستمدة من جغرافيتها الجزرية وصلاتها المؤسسية الوثيقة مع الولايات المتحدة. وقطاع الصناعة التحويلية، الذي يشمل عمليات في مجال المنتجات الدوائية، والإلكترونيات، والأدوات العلمية والأجهزة الدقيقة، ويمثل ما يزيد على ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وكان مما شجع التصنيع إصدار قانون الحوافز الصناعية لعام ١٩٥٤ الذي منح امتيازات لشركات أمريكا الشمالية التي تنشئ مصانع في الجزيرة. كما أعطت المادة ٩٣٦ من قانون الضرائب الاتحادية للولايات المتحدة حوافز ضريبية سخية لهذه الشركات، بما في ذلك الحق في إعفاء الأرباح المعادة إلى الوطن من الضرائب. وقد ساعدت هذه السياسات على مر السنين في جعل بورتوريكو "مركزا خارجيا للصناعة التحويلية"^(٣) للولايات المتحدة، مما حول الاقتصاد من اقتصاد مزرعة كاريبية تغلب عليها زراعة السكر إلى اقتصاد صناعي حديث. غير أن بعض التغييرات التي من قبيل الإلغاء التدريجي للحوافز المعطاة بموجب المادة ٩٣٦ تقوض الدعائم الصناعية للاقتصاد البورتوريكي وتحتّم إجراء تغييرات هامة في السياسة العامة، حسب ما يرد أدناه.

١٢ - وفيما يتعلق بتدابير الاقتصاد الكلي الأولية، يتوقع المحللون أن يستمر اقتصاد بورتوريكو في الإبطاء. وقد نما اقتصاد الجزيرة في عام ٢٠٠٠ بنسبة ٢,٨ في المائة فقط، ومن المتوقع أن يبلغ ٢ في المائة فقط في عام ٢٠٠١. وتستند هذه التقديرات إلى النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة، الذي انخفض من ٥,٢ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٣,٢ في المائة في عام ٢٠٠١. بل ومن المتوقع أن يؤدي المزيد من انخفاض معدل النمو في الولايات المتحدة، الأمر الذي يزداد ترجيحاً، ربما إلى مزيد من انخفاض معدل النمو في بورتوريكو. وإذا افترضنا سيناريو أكثر تفاؤلاً، يُتوقع أن يزداد معدل البطالة بنسبة لا تتعدى ١ في المائة، وبذلك يظل معدل البطالة أعلى بقليل من ١٠ في المائة. ومن المتوقع أن تظل معدلات التضخم أعلى من ٦ في المائة، وأن تتجه إلى الانخفاض قرب نهاية عام ٢٠٠١، إذا انخفضت أسعار الطاقة حسب المتوقع، وتستقر عند ٤ في المائة في عام ٢٠٠٢^(٤). وتقيد التقديرات أن دخل الفرد في بورتوريكو بلغ ٩ ٠٠٠ دولار، وهو أقل بكثير من دخل الفرد في أفقر ولايات الولايات المتحدة، وهي ولاية ميسيسيبي، الذي يبلغ حوالي ١٤ ٠٠٠ دولار. وقدر مجموع الديون الاستهلاكية بحوالي ١٦ بليون دولار في عام ١٩٩٩، بالمقارنة بـ ٩,٧ بلايين دولار في عام ١٩٩٠. ويرجع إلى حد ما هذا المعدل المرتفع للديون إلى سهولة الحصول على الائتمانات؛ ومما له مغزاه، أن ديون بطاقات الائتمان ارتفعت من ٣٤٠ مليوناً في عام ١٩٩٠ إلى ٦٤٠ مليوناً في عام ١٩٩٩^(٥).

١٣ - وقد واجهت السياسة الاقتصادية لبورتوريكو تحدياً رئيسياً على مدى السنوات الأخيرة وهو تهية الاقتصاد لمواجهة الآثار المترتبة على الإلغاء التدريجي للإعفاءات الضريبية بموجب المادة ٩٣٦. ولقد شكلت الحوافز الضريبية التي قدمتها حكومة الولايات المتحدة منذ أواخر السبعينات دعماً للصناعة التحويلية الضخمة في بورتوريكو. وفي عام ١٩٩٦ اعتمد الكونغرس بدافع الوعي الميزانوي تشريعاً يبدأ بإلغاء التدريجي لهذه الحوافز كجزء من ميزانية توفيقية،

والخدمات، مما سيجعل بورتوريكو أكثر قدرة على المنافسة في عصر تواجه فيه منافسة متزايدة من اقتصادات إقليمية أخرى مثل المكسيك (التي حصلت على الوصول الحر إلى أسواق الولايات المتحدة نتيجة تنفيذ اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية لعام ١٩٩٤)، والجمهورية الدومينيكية.

١٥ - وإذا كان من السابق لأوانه استخلاص استنتاجات من إعادة تنظيم القاعدة الاقتصادية لبورتوريكو، ربما يكون لحالة القطاع المصرفي مدلولها. فموجب إعفاءات المادة ٩٣٦، لم تكن شركات الولايات المتحدة تدفع ضرائب على الفوائد المحصلة على الودائع في النظام المصرفي المحلي. ومن ثم يخشى بعض المحللين أن يكون الإلغاء التدريجي لحوافز المادة ٩٣٦ كارثة على القطاع المصرفي، حيث يجرمه من ودائع تبلغ بلايين الدولارات. وترى لجنة المؤسسات المالية البورتوريكية أنه على العكس من ذلك، بينما تقلصت الودائع بموجب المادة ٩٣٦ بمقدار ٢,٢ بليون دولار في الفترة ما بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٩، بلغ مجموع ودائع المصارف التجارية ٢٥,٨ بليون دولار في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، بالمقارنة بمجموع ٢٢,٤ بليون دولار في حزيران/يونيه ١٩٩٤، قبل بدء سريان الإلغاء التدريجي بوقت قصير (ينبغي ملاحظة أنه رغم اعتماد الإلغاء التدريجي في عام ١٩٩٦، تقرر تطبيقه بأثر رجعي بدءاً من عام ١٩٩٥). ويعزو الخبراء هذا الأداء الإيجابي للقطاع المصرفي إلى التحرر من القيود المالية، والحوافز الضريبية الجديدة، فضلاً عن الأخذ بالتكنولوجيات التي خفضت التكاليف التشغيلية بالنسبة للمصارف. كما جاءت التحسينات أثناء فترة شهد فيها الاقتصاد البورتوريكي ككل توسعاً مطرداً وشهدت موجة من إدماج وشراء المؤسسات في القطاع المصرفي^(٩).

١٦ - وقد أشارت الحكومة الجديدة التي ترأسها سيلا كالدرون إلى أنها ستتابع الاستراتيجيات الاقتصادية التي

بحيث تلغى كلية بحلول عام ٢٠٠٧. وبالنظر إلى الإلغاء التدريجي للحوافز الضريبية، وضعت حكومة بورتوريكو استراتيجية رئيسية تتمثل في تقليل اعتماد الجزيرة على الصناعة التحويلية (التي تسهم حالياً بحوالي ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للجزيرة)، والنهوض بتنمية قطاعي التكنولوجيا المتقدمة والسياحة بصفة خاصة. وتحقيقاً لذلك، اعتمدت الحكومة السابقة برئاسة بيدرو روزيليو في عام ١٩٩٨ قانون الحوافز الضريبية لبورتوريكو. وخفّض هذا القانون ضرائب الشركات إلى أقل من النصف، ونص على تخفيضات ضريبية للشركات بمقدار ٢٠٠ في المائة لغرض نفقات البحوث والتنمية والتدريب على العمل^(٦).

١٤ - ولا شك أن الإلغاء التدريجي للمادة ٩٣٦ أثر تأثيراً كبيراً على اقتصاد الجزيرة. ووفقاً لما ذكره أنيال أسبيدو بيلا، مندوب بورتوريكو في كونغرس الولايات المتحدة، أدى الإلغاء التدريجي للمادة ٩٣٦ إلى فقدان اقتصاد بورتوريكو حتى الآن ما بين ١٥ ٠٠٠ و ١٧ ٠٠٠ وظيفة^(٧). وكما جاء في الفقرة ١٢ من ورقة العمل السابقة (A/AC.109/2000/L.3)، تفيد بعض التقديرات فقدان قطاع الصناعة التحويلية زهاء ٢٥ ٠٠٠ فرصة عمل منذ إلغاء الحوافز المقدمة بموجب المادة ٩٣٦. وذكر إدواردو بهاتيا عضو مجلس الشيوخ ببورتوريكو أنه منذ بدء الإلغاء التدريجي لم تأت إلى بورتوريكو أي مصانع جديدة، بينما كان فتح المصانع الجديدة يعوض فيما سبق المصانع التي تغلق^(٨). غير أنه في مقابل هذه الصورة السلبية، يقول بعض المحللين إن إلغاء المادة ٩٣٦ سيضطر بورتوريكو إلى الاضطرار بإصلاحات ستجعل اقتصادها أكثر قدرة على المنافسة. وقد حاجت حكومة بيدرو روزيليو السابقة، التي سُن الإلغاء التدريجي في عهدها، بأن إلغاء حوافز الصناعة التحويلية سيجبر الحكومة على بدء اجتذاب أعمال تجارية جديدة، في المقام الأول في قطاعي التكنولوجيا المتقدمة

حيث لا يرضى أي منها عن الوضع الراهن. ويجذب الحزب التقدمي الجديد أن تصبح بورتوريكو ولاية مدمجة تماما في الولايات المتحدة. وبينما يعارض الحزب الشعبي الديمقراطي جميع الجهود المبذولة صوب إقامة الدولة، يجذب "الارتباط الحر" بالولايات المتحدة، الذي تتمتع بورتوريكو في ظله بسلطة حكومية أكبر على شؤونها الخاصة، ولكن على أن تظل تحت سيادة الولايات المتحدة ويظل مواطنوها من مواطني الولايات المتحدة.

١٩ - وأصبحت مرشحة الحزب الشعبي الديمقراطي سيلا ماريا كالدرون، أول سيدة حاكمة لبورتوريكو بعد فوزها على كارلوس إ. بيكييرا، مرشح الحزب التقدمي الجديد بحصولها على ٤٨,٦ في المائة من الأصوات مقابل حصوله على ٤٥,٧ في المائة. وقد شغل الحاكم بيدرو روزيليو، من الحزب التقدمي الجديد، منصبه لفترة ثماني سنوات. وحصل المرشح الثالث لشغل منصب الحاكم، وهو روبن بيريوس مارتينيز مرشح حزب الاستقلال البورتوريكي على ٥,٢ في المائة من الأصوات. وتمثل هذه النتيجة أفضل نتيجة أحرزها مرشح من هذا الحزب منذ عام ١٩٨٨ (عندما حصل حزب الاستقلال البورتوريكي على ٥,٥ في المائة في انتخابات الحاكم) وكان معدل الأصوات التي حصل عليها على مدى الأربعين سنة الماضية أعلى من المتوسط إلى حد كبير (حوالي ٤,٢ في المائة).

٢٠ - وفاز الحزب الشعبي الديمقراطي أيضا بأغلبية كبيرة في مجلس الشيوخ، حيث حصل على ١١ مقعدا من الحزب التقدمي الجديد وبذلك أصبح مجموع مقاعده ١٩ مقعدا مقابل ٨ مقاعد للحزب التقدمي الجديد ومقعد واحد لحزب الاستقلال البورتوريكي. وكذلك حصل الحزب الشعبي الديمقراطي على ١٤ مقعدا في مجلس النواب بينما فقد الحزب التقدمي الجديد ١٧ مقعدا واحتفظ حزب الاستقلال البورتوريكي كما في السابق بالمقعد الواحد الذي كان

وضعها سلفها روزيليو. وبالإضافة إلى ذلك، تعهدت الحكومة الجديدة بالحد من الفقر في بورتوريكو عن طريق تعزيز النمو الاقتصادي السريع. ومن أجل القيام بذلك، شكلت حاكمة بورتوريكو فريقا فنيا من الاختصاصيين من القطاعين الخاص والعام، ولكنها استبعدت زيادة الضرائب لتغطية الدين العام الذي بلغ ٢٨ بليون دولار وعجز الإنفاق الحكومي الذي بلغ ٣٩١ مليون دولار^(١٠). وفي آذار/مارس ٢٠٠١، طرحت السيدة كالدرون ميزانيتها الأولى. وبلغ مجموع النفقات ٢٠,٦ بليون دولار، مما يمثل انخفاضا هامشيا عن الميزانية الأخيرة لسلفها، وتخصص على النحو التالي: ٢٠ في المائة للتعليم والثقافة، و ١٥ في المائة للرعاية الاجتماعية، و ٢٠ في المائة للتنمية الاقتصادية، و ١٤ في المائة للصحة، و ٧ في المائة للأمن العام، و ٥ في المائة لإدارة الحكومة^(١١).

ثالثا - التطورات الأخيرة

ألف - التطورات السياسية

١٧ - أجريت في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ انتخابات عامة في بورتوريكو لمنصبي الحاكم ومندوب بورتوريكو في كونغرس الولايات المتحدة. كما جرى أيضا انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ ومجلس النواب المحليين، وانتخاب مرشحين لشغل مجموعة من المناصب البلدية والمحلية. وينبغي ملاحظة أنه رغم إجراء الانتخابات في نفس يوم انتخابات الرئاسة في الولايات المتحدة لم يعط أبناء بورتوريكو الحق في التصويت لانتخاب رئيس الولايات المتحدة.

١٨ - وفاز الحزب الشعبي الديمقراطي في انتخابات بورتوريكو وحصل على السلطة التنفيذية ومجلسي الهيئة التشريعية من الحزب التقدمي الجديد. وتميز الأحزاب السياسية الرئيسية في بورتوريكو نفسها في الأغلب على أساس موقفها من المركز السياسي النهائي لبورتوريكو،

في عام ١٩٩٨، والذي شعر بعض الناخبين أنه صيغ بشكل غير نزيه لصالح خيار إقامة الدولة. واحتجاجا على الصياغة المستخدمة في بطاقة الاقتراع بشأن الخيارات الأخرى للمركز، اختار معظم الناخبين خيار "لا خيار مما ورد أعلاه"، وبذلك رفض خيار الدولة (للاطلاع على سرد مفصل للاستغناء العام والخيارات التي تضمنتها بطاقة الاقتراع، انظر A/AC.109/1999/L.13). وتمثلت مسألة ثلاثة في استياء الناخبين من خصخصة الفنادق والمستشفيات وشركة الهاتف المملوكة للدولة^(١٣). وتمثل عامل آخر من العوامل التي أدت إلى النتيجة التي أسفر عنها الاستفتاء في تصور خيانة الحاكم بيدرو روزيليو لقضية التدريبات العسكرية التي تقوم بها الولايات المتحدة في بيكيس (انظر الفقرات ٢٩-٣٧ أدناه). وقد عقد روزيليو اتفاقا مع الرئيس بيل كلينتون يسمح باستئناف تدريبات القصف في بيكيس في مقابل استفتاء ملزم يجري في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ حول ما إذا كان ينبغي لجيش الولايات المتحدة أن يغادر الجزيرة بصفة دائمة. وبعض الزعماء المؤيدين للاستقلال، الذين عبأوا المعارضة لأي عمليات قصف أخرى في الجزيرة، رأوا في ذلك خذلا لأهالي بيكيس. وفي بيكيس نفسها أدلى ١٩ في المائة من الناخبين بأصواتهم لحزب الاستقلال البورتوريكي، وهي نسبة تبلغ حوالي أربعة أمثال المتوسط الوطني.

٢٣ - وقد أدى إجراء الانتخابات العامة في كل من الولايات المتحدة وبورتوريكو إلى فترة توقف للجهود النشطة المبذولة لحسم المركز السياسي النهائي لبورتوريكو. غير أنه في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، قام الرئيس بيل كلينتون بمسعى لإنشاء آلية للحوار الرسمي مع بورتوريكو حول مركزها السياسي مستقبلا. واقتُرحت هذه المبادرة عقب اجتماع في البيت الأبيض بين الرئيس والزعماء السياسيين البورتوريكيين وأعضاء من كونغرس الولايات المتحدة.

يشغله. (يفسر التناقض بين عدد المقاعد التي فقدت والتي اكتسبت في ضوء أحكام دستور بورتوريكو التي تنص على زيادة حجم الهيئة التشريعية إذا فاز أحد الأحزاب بأكثر من ثلثي المقاعد، وذلك لكفالة حصول المعارضة دائما على ثلث المقاعد على الأقل). ونتيجة لذلك، أصبح عدد مقاعد مجلس النواب ٥٤ مقعدا بعد إجراء انتخابات عام ١٩٩٦، ولكنه خفض إلى ٥١ مقعدا بعد انتخابات عام ٢٠٠٠، ومن هنا جاء فارق الـ ٣ أصوات بين المقاعد التي فقدت أو حصل عليها الحزب الآخر).

٢١ - وهزم أنيبال آسبيدو بيلا مرشح الحزب الشعبي الديمقراطي كارلوس روميرو بارسيلو مرشح الحزب التقدمي الجديد في انتخابات منصب المفوض المقيم (وهو ممثل بورتوريكو في كونغرس الولايات المتحدة دون أن يكون له حق التصويت). وقد هزم آسبيدو بيلا روميرو بارسيلو بأغلبية ٤٩,٣ في المائة مقابل ٤٥,٤ في المائة من الأصوات. وحصل مرشح حزب الاستقلال البورتوريكي لهذا المنصب على ٤,٨ في المائة من الأصوات.

٢٢ - ويعزو كثير من المراقبين الفوز الكبير الذي أحرزه الحزب الشعبي الديمقراطي إلى الاستياء العام بسبب الفساد الذي أظهره الحزب التقدمي الجديد أثناء توليه السلطة. وقد تبين لمكتب التحقيقات الفيدرالي بالولايات المتحدة ومكتب مدعي الولايات المتحدة؛ والوكالات الحكومية البورتوريكية أن الفساد استشرى في جميع مستويات حكومة بورتوريكو تقريبا. وتشمل حالات دعمتها الوثائق، تحويل اعتمادات فيدرالية تبلغ ٢,٢ مليون دولار مخصصة لمرضى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى أموال الحملة السياسية، ورشاوى تبلغ ٢,٥ مليون دولار مقابل عقد لإزالة الأنقاض بعد الإعصار جورج الذي أصاب الجزيرة عام ١٩٩٨^(١٤). ومن المسائل الأخرى التي أضرت بالحزب التقدمي الجديد الاستفتاء العام غير الملزم على المركز السياسي، الذي أجرى

عن المركز السياسي الخاص لبورتوريكو وافتقار علاقتها بالولايات المتحدة إلى الديمقراطية. وتعلق هذه القضايا بما يلي: (أ) استمرار الوجود العسكري للولايات المتحدة في بورتوريكو ولا سيما في جزيرة بيبكس؛ و(ب) احتجاز الولايات المتحدة في سجونها لعناصر منادية باستقلال بورتوريكو، بتهمة التآمر لإحداث فتنة وحيازة أسلحة؛ و(ج) تطبيق عقوبة الإعدام على مواطنين من بورتوريكو أدينوا بتهمة تعاقب عليها القوانين الاتحادية.

٢٥- وعلى نحو ما كان عليه الأمر في الورقات السابقة، يناقش موضوع الوجود العسكري للولايات المتحدة في الجزء الذي يتناول التطورات العسكرية (انظر الفقرات ٣٠-٣٧ أدناه).

٢٦- وعلى نحو ما ورد ذكره في ورقة العمل السابقة، رفع جانب من الظلم الذي لحق بمواطني بورتوريكو الـ ١٧٨ الذين صدرت ضدهم أحكام بالسجن لمدة طويلة لقيامهم بأعمال سياسية، بعد أن عرض الرئيس كلينتون إخلاء سبيلهم بشرط أن يعلنوا رسمياً نبذ العنف. وقد قبل ١١ سجيناً العرض وقبل سجين آخر اتفاقاً يخلي بمقتضاه سبيله في غضون خمس سنوات. ومن بين السجناء البورتوريكيين المتبقين ممن سجنوا لقيامهم بأنشطة من أجل استقلال بورتوريكو عن الولايات المتحدة، رفض إثنان عرض كلينتون المشروط لإخلاء سبيلهم وبقي إثنان لم يشملهما العرض بينما طلب آخر ألا يدرج اسمه في قائمة أسماء السجناء المشمولين بالحملة الداعية إلى الإفراج عنهم^(١٧) بيد أن أنصار المفرج عنهم ذكروا أن أفعالهم وأقوالهم تخضع لرقابة شديدة تمارس على أنها من ضمن شروط خروجهم من السجن وتمنعهم في واقع الحال من أن يواصلوا الدعوة إلى استقلال بورتوريكو^(١٨).

وكانت هذه هي المرة الأولى التي يعقد فيها مثل هذا الاجتماع. ثم أنشئ فريق عامل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ وطلب منه أن يقدم بحلول أيار/مايو ٢٠٠١ توصيات بشأن خيارات المركز السياسي. وكان الشاغل الرئيسي للرئيس هو توضيح خيارات المركز السياسي التي يمكن بواسطتها للجزيرة أن تحصل، حسب قول المتحدث باسم البيت الأبيض، على حكومة "ديمقراطية تماماً"^(١٤). وفي ذلك الاجتماع، قالت كالدرون للرئيس كلينتون، وكانت وقتها زعيمة الحزب الشعبي الديمقراطي ومرشحه لمنصب الحاكم، إن الوقت غير ملائم لتلك العملية نظراً لقرب موعد الانتخابات. وأشارت إلى أنها اقترحت إنشاء "لجنة للوحدة وتوافق الآراء" (Comision de Unidad y Consenso Puertorriqueno)، من الأحزاب الرئيسية الثلاثة لرسم عملية تقرير المركز السياسي في المستقبل، وإلى أنها تعتقد أن المبادرات المتعلقة بالمركز السياسية ينبغي أن تنبثق من بورتوريكو لا من واشنطن العاصمة^(١٥). وقد كررت كالديرون ذلك الموقف بعد تقلدها لمنصبها. وقال ليو دياز، الرئيس الجديد للحزب التقدمي الجديد، إن حزبه لن يشترك في أية عملية لحسم مسألة المركز السياسي إلا إذا وجهت إليه الدعوة إما من البيت الأبيض أو كونغرس الولايات المتحدة، وعندما توجه إليه هذه الدعوة. وفي الوقت نفسه، طلبت بعض المجموعات المؤيدة للاستقلال أن تمثل بشكل مستقل في لجنة الوحدة وتوافق الآراء التي لم تنشأ بعد، بحجة أن الحزب التقدمي الجديد لن يكون ممثلاً شرعياً لها^(١٦). وفي الوقت نفسه، أعلن الرئيس بوش في نيسان/أبريل ٢٠٠١ أن الفريق العامل الذي أنشأته حكومة كلينتون سيقي، ومدد الموعد النهائي لتقديم توصيات الفريق من أيار/مايو إلى آب/أغسطس ٢٠٠١.

٢٤- وبالإضافة إلى القضايا السياسية العامة، عرضت على اللجنة الخاصة ثلاث قضايا محددة باعتبارها قضايا ناشئة

تدحض فيها حجج القاضي كاسيلاس. وأكدت وزارة العدل أن عقوبة الإعدام تنطبق أيضا على أي من الجرائم الواقعة تحت طائلة القوانين الاتحادية التي ترتكب في بورتوريكو استنادا في ذلك إلى الممارسة السابقة المستقرة القضائية بعدم جواز تحايل الحكومة المحلية على القوانين الاتحادية^(٢١). ويرى بعض المراقبين أن المسألة سيّتين في خاتمة المطاف تسويتها في المحكمة العليا للولايات المتحدة^(٢٢).

باء - التطورات العسكرية

٢٩- على نحو ما ورد ذكره في ورقات العمل السابقة المتعلقة ببورتوريكو، (انظر آخر هذه الورقات A/AC.109/L.3، الفقرات ٢٤-٣٠ و A/AC.109/L.13 الفقرات ١٨-٢٢) يعتبر وجود قوات الدفاع التابعة للولايات المتحدة على أرض الجزيرة ذا أهمية كبيرة بالنسبة لعمليات القوات العسكرية للولايات المتحدة كما أن لهذا الوجود تأثيرا كبيرا على مسائل تتعلق بحق بورتوريكو في تقرير مصيرها الاقتصادي والسياسي. وقد تعارضت في السنتين الأخيرتين هاتان الأولويتان ولا سيما بعد الحادثة القاتلة التي وقعت في جزيرة بيبكس البورتوريكية التي تجري فيها القوات المسلحة للولايات المتحدة مناورات بالذخيرة الحية تشارك فيها البحرية والجيش والطيران. فقد قتل في نيسان/أبريل ١٩٩٩، مواطن من بورتوريكو وجرح ثلاثة مواطنين آخرين عندما أخطأت قنبلة هدفها أثناء القيام بتدريب سبى الإعداد. وقد أثارت الحادثة احتجاجات شعبية في الجزيرة مما حمل الولايات المتحدة على وقف تدريبات القصف ريثما تعرف النتائج التي انتهى إليها فريق التحقيق الذي شكل لهذا الغرض. وفي كانون الثاني / يناير من عام ٢٠٠٠، اتفق حاكم بورتوريكو روزيليو والرئيس كلينتون على حل يقضي بالسماح للبحرية بأن تستأنف تدريباتها في بيبكس على ألا تستخدم الذخيرة الحية وألا تزيد فترة التدريبات على ٩٠ يوما. وسينظم في المقابل استفتاء في

٢٧- وتتناول الفقرة ٢٣ من ورقة العمل لعام ٢٠٠٠ (A/AC.109/2000/L.3) القضية المتعلقة بتطبيق عقوبة الإعدام على مواطنين من بورتوريكو ثبتت إدانتهم، إذ جددت قضايا مؤخرًا طلب فيها إنزال عقوبة الإعدام بمواطنين من بورتوريكو. ففي قضايا هكتور اوسكار أكوستا مارتيز وخويل ريفيرا ألخندرو التي نظر فيها في تموز/يوليو ٢٠٠٠، أفتى قاضي دائرة محلية لمحكمة للولايات المتحدة هو القاضي سلفادور كاسيلاس بأن عقوبة الإعدام على جرائم تعاقب عليها القوانين الاتحادية لا تسري في بورتوريكو لأن شعبها لا يصوت في انتخابات الاتحاد. وكتب القاضي كاسيلاس في فتواه "إن ما يصدّم الضمائر أن تفرض العقوبة القصوى، عقوبة الإعدام، على مواطنين أمريكيين ينكر عليهم حق المشاركة مباشرة أو بصورة غير مباشرة في الحكومة التي تسن قانون هذه العقوبة وتأذن بإنفاذها"^(٢٣). وقد أيد هذا القرار بقوة الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية ولاحظ أنه للمرة الأولى يستخدم قاض دائرة مركز بورتوريكو السياسي لرفض محاولة الحكومة الاتحادية تطبيق عقوبة الإعدام هناك^(٢٤). وتثير مسألة الإعدام دون تمثيل جدالا بشكل خاص نظرا للقلق المتزايد من أن تنفيذها في الولايات المتحدة تحكمه اعتبارات عنصرية، ولما أشارت إليه بعض التقارير التي وردت مؤخرا بشأن وجود عدد من الأبرياء في طابور الإعدام بعد أن أجريت لهم محاكمات سريعة مثلهم فيها محامون غير أكفاء. وبالرغم من أن عقوبة الإعدام ممنوعة في بورتوريكو، فقد وصل عدد المتهمين البورتوريكيين الذين طلبت وزارة العدل في الولايات المتحدة إنزالها بحقهم منذ عام ١٩٩٢ إلى ١٥ شخصا مما يمثل أعلى معدل لهذه العقوبة نسبة إلى عدد سكان أي ولاية أو إقليم داخل الولايات المتحدة.

٢٨- وأعدت وزارة العدل في الولايات المتحدة لمحكمة الاستئناف من الدائرة الأولى وثيقة تقع في ٥٧ صفحة

التدريبات، اعتقل ٣٨ متظاهرا في ميدان الرماية^(٢٤). وفي آب/أغسطس، أجرت الولايات المتحدة تدريبات أخرى في بيبكس استقبلت بتجمعات صاحبة مناهضة لوجود البحرية فضلا عن مظاهرات قامت بها ٣٢ امرأة دخلن إلى ميدان الرماية واستعصى على الدوريات العسكرية الإمساك بهن إلى أن انقضت عدة ساعات^(٢٥) وأجريت أيضا تدريبات في تشرين الأول/أكتوبر شاركت فيها قوات من بلدان أخرى أعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي^(٢٦)، وكلما تواصلت التدريبات تواصلت معها المظاهرات ووصل عدد الذين اعتقلوا منذ أيار/مايو ٢٠٠٠ إلى ٩٠٠ شخص حاولوا منع الاستمرار في إجراء تدريبات القصف في بيبكس. وعلى نحو ما ورد أعلاه (انظر الفقرة ٢٣) أصبحت المظاهرات بشأن بيبكس قضية تطرح في أية حملة للفوز برئاسة الحكومة. وأعلنت مرشحة المعارضة سيلا كالدرون معارضتها لأي قصف آخر وأدانت الاتفاق الذي أبرمه الحاكم روزيليو مع الرئيس كلينتون والذي يسمح بمواصلة تدريبات القصف حتى عام ٢٠٠٣ على الأقل.

٣٢ - وفي ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، تولت سيلا كالدرون منصب الحاكم. وطلبت التوقف فورا عن إجراء أي تدريبات عسكرية في بيبكس ورفضت أن تؤيد اتفاق كلينتون - روزيليو باعتباره "مخالفا" لتوافق الآراء العام في بورتوريكو "وأن ٦٠ عاما من الخطر الذي يهدد صحة أبناء بلدنا وأمننا، أمر لا يقبله أي مجتمع متمدن ومسلم"^(٢٧). وفي أواخر كانون الثاني/يناير، وفي غمرة الأوامر التنفيذية التي أصدرها الرئيس كلينتون قبل الخروج من الحكم، أمر وزارة الدفاع بأن تنظر في دراسة جديدة تشير إلى ارتفاع معدل الإصابة بأمراض القلب بين سكان بيبكس. وطلب إلى البحرية أن تبحث عن موقع بديل لتدريباتها^(٢٨). وقد أدى هذا الإجراء بالفعل إلى إرجاء تدريبات أخرى حتى

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، لتمكين سكان بيبكس من تقرير ما إن كانوا يريدون رحيل العسكريين نهائيا أو بقاءهم بشروط محددة من بينها المساهمة بـ ٥٠ مليون دولار في إقامة هياكل أساسية ومنجزات إنمائية أخرى. وقد قررت الحاكمة كالدرون المساهمة بمبلغ مماثل حسما لأي مشكلة قد تنشأ بسببه عند إجراء الاستفتاء. وإذا سمح للبحرية بالبقاء، فسيتمكنها استخدام الذخيرة الحية من جديد. وقد تعهدت البحرية في الوقت نفسه بتقديم ٤٠ مليون دولار في شكل مساعدة اقتصادية أيا كانت نتيجة الاستفتاء. بيد أن قرار إجراء أو عدم إجراء هذا الاستفتاء يظل في خاتمة الأمر مرهونا بيد كونغرس الولايات المتحدة وليس بيد البحرية ويبدو أن الكونغرس منقسم على نفسه بشأن هذه المسألة.

٣٠ - وبصرف النظر عما تقدم ذكره، بدأ المتظاهرون في بيبكس الذين يريدون وقف التدريبات فورا عصيانا مدنيا ونصبوا مخيمات داخل ميدان الرماية لمنع أي قصف جديد. وكان من بين المتظاهرين روبن بربوس مارتينيز، زعيم حزب الاستقلال البورتوريكي الذي استقال من عضوية مجلس الشيوخ ليتزعم المظاهرات والذي أمضى فيما بعد في ميدان الرماية ١١ شهرا.

٣١ - وفي ٤ أيار/مايو ٢٠٠٠، شرعت الشرطة الاتحادية في إبعاد المتظاهرين البالغ عددهم ٣٠٠ متظاهر تقريبا من ميدان القصف واعتقلت قرابة ٦٠ شخصا من بينهم السيد بربوس واثنان من أعضاء كونغرس الولايات المتحدة من الحزب الديمقراطي (انظر أيضا A/AC.109/2000/L.3، الفقرة ٣٠)^(٢٩). وفي حزيران/يونيه، أجريت أول تدريبات منذ نيسان/أبريل ١٩٩٩ بعد أن سمح بذلك بموجب الاتفاق الذي أبرم بين الرئيس كلينتون والحاكم روزيليو. وقامت عدة طائرات وما لا يقل عن خمس سفن من مجموعة جورج واشنطن الحربية في أسطول الولايات المتحدة بإطلاق ٦٠ كيلوغرام من القنابل الخاملة. وقبل ساعات من بدء

الضحيح في سماء الشواطئ والمياه المحيطة. وفي اليوم التالي، رفعت بورتوريكو دعوة أمام المحاكم الاتحادية لمنع إجراء التدريبات لأنها ستنتهك القانون الجديد فضلا عن القانون الاتحادي لمكافحة الضحيح الذي سن في عام ١٩٧٢. وفي ٢٦ نيسان/أبريل، رفضت قاضية من المحكمة الاتحادية في واشنطن العاصمة وقف العمليات استنادا إلى أن قانون الولايات المتحدة يقضي بأن يتوفر عنصر "الضرر الذي لا سبيل لإصلاحه" لإثبات أي أمر لمنعها. وأفتت القاضية بأنه لن يترتب أي ضرر لا سبيل لإصلاحه بسبب القصف الذي سيستمر بين أربعة وسبعة أيام. بيد أن القاضية انتهت أيضا إلى أن البحرية "وعدت ضمنا" بعدم استئناف القصف إلى أن يتم النظر في الدراسات المتعلقة بالأعراض الصحية وأنها تنقض في الواقع هذا الوعد إذا شرعت في عمليات القصف. وشجعت البنتاغون على أن يكشف مباحثاته مع حكومة بورتوريكو بغية إيجاد حل لهذه المسألة^(٣٣). وفي ٢٧ نيسان/أبريل استؤنفت عمليات القصف لأول مرة منذ آب/أغسطس ٢٠٠٠. وما أن انتهت في ١ أيار/مايو حتى وصل عدد الذين تم اعتقالهم لتظاهريهم ضدها إلى ٢٥٠ شخص تقريبا بعد أن حاولوا اعتراض خط النار بأجسادهم. وكان من بين المعتقلين روبن باريوس رئيس حزب استقلال بورتوريكو ونورما بورغوس عضوة مجلس الشيوخ من الحزب الوطني البورتوريكي الوزيرة السابقة في حكومة روزيليو وعضو مجلس نواب الولايات المتحدة عن مدينة شيكاغو لويس غوتيرس.

٣٦ - وبالإضافة إلى النشاط السياسي المتعلق ببييكس، رفعت دعاوى قضائية ضد بحرية الولايات المتحدة تدعو إلى إنهاء فترة استئجارها بالطرق القضائية في حالة فشل الوسائل السياسية. وقامت برفع هذه الدعاوى شركات تمثل مجموعات من القوى الائتلافية المطالبة بحري الضرر عن الآثار الناجمة عن الأمراض التي يعتقد أنها نشأت عن عمليات

آذار/مارس وهو تاريخ تسليم الحكم إلى جورج و. بوش خلف الرئيس كلينتون^(٣٩).

٣٣ - وبقدوم الرئيس بوش إلى الحكم وقدم إدارة جديدة وحزب جديد إلى الحكم في واشنطن العاصمة، ازدادت الشكوك بشأن استمرار سريان الاتفاق الذي أبرم بين كلينتون وروزيليو. وأعلن الرئيس بوش أنه سيلتزم بالاتفاق وحدد تبعا لذلك شهر آذار/مارس موعدا لإجراء عمليات التدريب^(٣٠). بيد أنه في أعقاب اجتماع عقد في أواخر شباط/فبراير بين الحاكمة كالدرون ووزير دفاع الولايات المتحدة دونالد ريمسفيدل، وافق وزير الدفاع على عدم إجراء أي عمليات تدريب ريثما يعلن عن نتائج دراسة الأعراض الصحية المذكورة أعلاه. وتم الاتفاق أيضا على قيام السفن الحربية للولايات المتحدة بعمليات تدريبية في المياه البعيدة عن بييكس على ألا تقوم بأي عملية إنزال فيها وألا تستخدم على أرض الجزيرة أي قنابل أو قذائف حاملة^(٣١).

٣٤ - ومما زاد من تعقيد الحالة صدور تقارير صحفية تقول إن المسؤولين في البحرية يفسرون أقوال الحاكمة كالدرون بأنها تمثل خرقا لاتفاق كلينتون - روزيليو مما قد يفوت على بورتوريكو فرصة الاستفادة من المساعدة الإنمائية الاقتصادية التي وعدت البحرية بتقديمها إلى بييكس بل وقد يحبط أيضا مشروع الاستفتاء المزمع إجراؤه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ لتقرير ما إذا كانت البحرية ستغادر بييكس نهائيا^(٣٢).

٣٥ - وفي ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠١، أبلغ البنتاغون حكومة بورتوريكو أن المجموعة القتالية المحمولة على السفينة USS Enterprise ستجري تدريبات في بييكس عملا باتفاق كلينتون - روزيليو وأن تدريبات ستبدأ في ٢٧ نيسان/أبريل وستستمر لمدة أسبوع تقريبا. وفي ٢٣ نيسان/أبريل، اعتمدت بورتوريكو قانونا يضع قيودا صارمة لمكافحة

ل ٢ ٥٠٠ من المدنيين وتسهم بقرابة ٣٠٠ مليون دولار في الاقتصاد المحلي^(٣٧).

٣٨ - وفي تطور إيجابي، وعملا باتفاق كليتون - روزيليو، تخلت البحرية في ٣٠ نيسان/أبريل عن قطعة أرض تقع في الجزء الغربي من بيبكس مساحتها ٨ ٠٠٠ أكر تقريبا. وستحصل إحدى الجماعات المحلية المدافعة عن البيئة على ٨٠٠ أكر وستحصل وزارة داخلية الولايات المتحدة على ٣ ١٠٠ أكر وحكومة بيبكس على ٤ ٠٠٠ أكر^(٣٨).

جيم - منع الجريمة

٣٩ - ما زال معدل الجريمة المرتفع يثير مشكلة في بورتوريكو. ذلك أن معدل جريمة القتل في الإقليم يبلغ ثلاثة أمثال ما هو عليه في البر الرئيسي للولايات المتحدة. ولم تهدد شرطة بورتوريكو منذ عام ١٩٩٤ إلى معرفة الجاني إلا فيما يقل عن ٢٠ في المائة من الجرائم التي ارتكبت في الجزيرة. ولا يحظى أي من جهاز الشرطة أو الجهاز القضائي بتقدير كبير في بورتوريكو. وثمة شائعات عن استثناء الفساد في المحاكم^(٣٩). ووفقا لاستطلاع لآراء أجرته صحيفة El News Dia البورتوريكية في شباط/فبراير ٢٠٠٠، يرى ٩٢ في المائة من الذين استطلعت آراؤهم أن المخدرات تمثل المشكلة الرئيسية في بورتوريكو في حين أعرب ٩٤ في المائة عن قلقهم بسبب الجرائم وانعدام الأمن. أما فيما يتعلق بالفساد، فيرى ٧٢ في المائة ممن استجوبوا في أن الفساد أحد دواعي القلق الرئيسية بعد أن كانت نسبتهم ٦٠ في المائة في استطلاع مماثل أجري في أيار/مايو ١٩٩٩^(٤٠).

٤٠ - ويعزى جانب كبير من المعدل المرتفع للتقديرات والمعدل المنخفض لعدد المحاكمات إلى مشكلة الاتجار بالمخدرات المستحكمة وتفشي آثارها في المجتمع والمؤسسات

القصف المتكررة. وتقدمت إحدى الشركات أيضا بدعوى قضائية تطلب فيها إرغام البحرية على إنهاء عملاتها بحجة أن هذه العمليات تنطوي على مخاطر تهدد البيئة وصحة سكان بيبكس^(٤١). وتتمثل إحدى القضايا المتصلة بهذا الأمر في قيام البحرية في عمل، لم تنكره، باستخدام قذائف، في بيبكس، تحمل مواد من اليورانيوم المنضب. ولا تزال المناقشات العلمية محدمة في الأثناء بشأن مخاطر اليورانيوم المستنفذ حيث يرى بعض الباحثين أن احتمالات الإصابة به عالية (وأنه هو المتسبب إلى حد بعيد في المشاكل الصحية الغريبة التي يعاني منها قدماء الجنود الذين سبق لهم أن شاركوا في حرب الخليج الفارسي عام ١٩٩١ وأنه قد يكون، هو السبب في ارتفاع معدل الإصابات بالسرطان في بيبكس، الذي يفوق، وفقا لبعض التقديرات، معدله في بقية أراضي بورتوريكو^(٤٢) بنسبة تتراوح بين ٢٥ و ٥٠ في المائة.

٣٧ - وفي الوقت الذي انصب فيه اهتمام الصحافة وواضعو السياسات على المظاهرات ضد وجود البحرية في بيبكس، قدم في واشنطن العاصمة في آذار/مارس ٢٠٠١، أربعة من سكان بيبكس عريضة وقعها ١ ٧٨٠ من سكان هذه الجزيرة ممن يؤيدون بقاء البحرية ويطلبون انفصال جزيرتهم عن بورتوريكو وتحويلها، لهذا الغرض، إلى إقليم قائم بذاته تابع للولايات المتحدة. وهناك في بيبكس، ٢٠٠ ساكن يعملون في البحرية وقد وصل متوسط معدل البطالة في بيبكس في عام ٢٠٠٠ إلى ١٢,٣ في المائة مقارنة بمتوسطه البالغ في الجزيرة الرئيسية ١٠,١ في المائة. وقد أعرب قائد وفد بيبكس إلى واشنطن عن خشيته من أن تتفاقم المشاكل الاقتصادية في حالة ما إذا أرغمت البحرية على مغادرة البلد^(٤٣). ويخشى بعض سكان بورتوريكو من أن البحرية ستضطّر، إذا أرغمت على مغادرة بيبكس، إلى أن تغادر أيضا قاعدتها في جزر روزفلت التي تؤمن العمل

١٩٩٢، ٩٥٠٠ سرير و ١١ ٣٠٠ نزيل. وأصبح الآن هناك ١٧ ٣٥٣ سريرا و ١٥ ٤٩٢ نزيلا^(٤٢).

رابعاً - الإجراءات السابقة التي اتخذتها الأمم المتحدة

ألف - ملحة عامة

٤٣ - ترد المعلومات المتعلقة بالإجراءات التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة بشأن بورتوريكو قبل عام ١٩٧٤ في تقرير المقرر لعام ١٩٧٣ (A/AC.109/L.976). وترد المعلومات المتعلقة بالإجراءات المتخذة خلال الفترة من عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٨٥ في تقرير المقرر عن تنفيذ ما قرره اللجنة في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ بشأن بورتوريكو (A/AC.109/L.1191 و Add.1) الذي يغطي الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٦؛ وفي تقرير المقرر عن تنفيذ قرار اللجنة الخاصة المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ بشأن بورتوريكو (A/AC.109/L.1334 و Add.1-3)، الذي يغطي الفترة من ١٩٧٧ إلى ١٩٧٨. وفي تقرير المقرر المقدم عملاً بقرار اللجنة المؤرخ ٢٠ آب/أغسطس بشأن بورتوريكو (A/AC.109/L.1436)، الذي يغطي الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨١؛ وفي تقرير المقرر المقدم عملاً بما قرره اللجنة في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٨٤ بشأن بورتوريكو (A/AC.109/L.1572)، الذي يغطي الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٥. وترد المعلومات المتعلقة بالإجراءات المتخذة في الفترة ما بين ١٩٨٤ و ١٩٩٨ في تقرير المقرر عن تنفيذ ما قرره اللجنة في ١١ آب/أغسطس ١٩٩٨ بشأن بورتوريكو (A/AC.109/1999/L.13) وترد المعلومات المتعلقة بالإجراءات المتخذة في عام ١٩٩٩ في تقرير المقرر عن تنفيذ ما قرره اللجنة في ١١ آب/أغسطس ١٩٩٨ بشأن بورتوريكو (A/AC.109/2000/L.3).

الحكومية. ذلك أن موقع بورتوريكو يغري كثيراً باستخدامها نقطة لنقل شحنات المخدرات. وقد تصاعدت في الثمانينات أنشطة الاتجار بالمخدرات في بورتوريكو مما صاحبته زيادة مهولة في عدد جرائم العنف والاستخدام غير المشروع للمخدرات. وتعتبر بورتوريكو إلى جانب جزر فرجن الأمريكية، منطقة تتكثف فيها بدرجة عالية أنشطة الاتجار بالمخدرات ولا سيما فيما يتعلق باستيراد الكوكايين والهيروين لنقلهما من ثم إلى الولايات المتحدة.

٤١ - وتظل أنماط الاتجار بالمخدرات متلونة ومتعددة الأوجه، ولكن التحاليل التي أجريت مؤخراً تشير إلى أن دور بورتوريكو في هذا الاتجار قد بدأ يتغير. فهي لم تعد، وفقاً لآلية تنسيق مكافحة المخدرات في بلدان البحر الكاريبي، المركز الذي لا ينازعه منازع في المنطقة على تجارة الكوكايين التي انتقلت إلى جميع بلدان البحر الكاريبي بنسب أكثر تقارباً ولا سيما في الجمهورية الدومينيكية وهائيتي وجامايكا. وقد تراجع الحجم الإجمالي لتجارة الكوكايين عبر بورتوريكو بأكثر من ثلثها. غير أن بورتوريكو لا تزال تتلقى، وفقاً لآلية تنسيق مكافحة المخدرات في بلدان البحر الكاريبي أكبر حصة من تجارة الكوكايين. ويعزى ذلك إلى عاملين أولهما أن العدد الكبير من الرحلات اليومية التي تربط بورتوريكو بالولايات المتحدة يغري بهذا الاتجار بالرغم من تزايد معدلات إبطائه وثانيهما وجود سوق محلية كبيرة للمخدرات في بورتوريكو^(٤١).

٤٢ - وينطوي ارتفاع معدل الجريمة على تكاليف متزايدة تتحملها الحكومة والمجتمع. وتنفق بورتوريكو التي يوجد فيها ٤٨ سجنًا قرابة ٤٥١ مليون دولار على مجموع نزلاء سجونها أي ٢ في المائة من إجمالي ميزانيتها التشغيلية. وقد ارتفع هذا الرقم منذ عام ١٩٩٥ بأكثر من ١٥٠ في المائة. ولقد كان هناك في نظام السجون في بورتوريكو في عام

باء - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الخاصة

رابطة الحقوقيين الأمريكية؛ وجيمس هاريس نيابة عن حزب العمال الاشتراكي؛ واليوت منتي فردي تورس نيابة عن مركز الحقوق الدستورية؛ وحايي أ. مدينا نيابة عن الفريق العامل المعني بورتوريكو؛ وويلما إ. ريفيرون نيابة عن المؤتمر الوطني الهوستسياني ولجنة بورتوريكو في الأمم المتحدة؛ وكوليت بيان نيابة عن منظمة الشمال - الجنوب في القرن الحادي والعشرين والأمانة الدولية لحركة الثاني عشر من كانون الأول/ديسمبر؛ والفريديو ماريرو نيابة عن لجنة مناصرة إنقاذ بيكس وتميتها؛ وخوسيه ريفيرا نيابة عن "منظمة قيام دولة بورتوريكو عام ٢٠٠٠"؛ وأولغا مارداش ميغيل نيابة عن المنظمة النسائية لتحقيق السلام والعدالة في بيكس.

٤٧ - وفي الجلسة العاشرة، أدلى ممثل كوبا ببيان بشأن نقطة نظامية (انظر A/AC.109/2000/SR.10).

٤٨ - وفي الجلسة الحادية عشرة، قدم ممثل كوبا مشروع القرار A/AC.109/2000/L.11.

٤٩ - وفي الجلسة نفسها، قدم مقرر اللجنة الخاصة التقرير عن البند الوارد في الوثيقة A/AC.109/2000/L.3.

٥٠ - وفي الجلسة ذاتها أيضاً، أدلى ببيان كل من ممثلي العراق وفنزويلا (انظر A/AC.109/2000/SR.11).

٥١ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة الخاصة مشروع القرار A/AC.109/2000/L.11 بـ ١١ صوتاً مقابل ١١ صوتاً وامتناعاً عن التصويت (A/AC.109/2000/24).

٥٢ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل شيلي ببيان تعليلاً للموقف (انظر A/AC.109/2000/SR.11).

٥٣ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان كل من ممثلي بوليفيا وكوبا (انظر A/AC.109/2000/SR.11).

٤٤ - في جلستي اللجنة الخاصة العاشرة والحادية عشرة، المعقودتين في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٠ وجه رئيس اللجنة الخاصة الاهتمام إلى عدد من الرسائل الواردة من منظمات تطلب الاستماع إليها بشأن موضوع بورتوريكو. وفي نفس الجلستين، وافقت اللجنة الخاصة على الاستجابة لتلك الطلبات واستمعت إلى ممثلي المنظمات المعنية.

٤٥ - ففي الجلسة العاشرة، أدلى ببيانات كل من ادواردو فيلانونيا مونيوز، نيابة عن نقابة المحامين في بورتوريكو؛ وخوليو أ. موريني بيريز، نيابة عن منظمة "الحركة الجديدة من أجل استقلال بورتوريكو"؛ وخورخي فارنيثي غارسيا، نيابة عن الجبهة الاشتراكية وإدوين باغون نيابة عن منظمة نصرة الحريات والقس يونس سانتانا، نيابة عن لجنة الكنائس المعنية بالشؤون الدولية؛ وفرناندو مارتين، نيابة عن حزب الاستقلال البورتوريكي؛ وخافيير كولون موريرا نيابة عن المعهد البورتوريكي للعلاقات الدولية ونيلدا لوز ريشاش نيابة عن المنظمة الوطنية للنهوض بالثقافة البورتوريكية؛ وخوان خوسيه أدامس، نيابة عن منظمة "الجبهة"؛ وسلفادور فارغاس جونيور، نيابة عن "منظمة الأمريكيين البورتوريكيين المهتمين"؛ وهكتور بنغوشيا نيابة عن غران اورينت ناسيونال وجران لوخيا ناسيونال لبورتوريكو؛ وخوسيه بارالتيس نيابة عن "بورتوريكو كلها مع بيكس"؛ وادغاردو دياز نيابة عن سوسيداد بوليفاريانا لبورتوريكو؛ وخوان ماريابراس نيابة عن منظمة "قضية الاستقلال العامة"؛ ولوليتا لبرون نيابة عن بورتوريكو وطني؛ ووماريسول كورتيجير رويز، نيابة عن الحزب الوطني لبورتوريكو.

٤٦ - وفي الجلسة الحادية عشرة، أدلى ببيانات كل من ووليفريديو سانتياغو - فاليني، نيابة عن منظمة نيويورك للمناصرين المتحددين لقيام الدولة؛ وفانيسا راموس، نيابة عن

٥٤ - واعتمدت اللجنة الخاصة القرار A/AC.109/2000/24 في جلستها الحادية عشرة المعقودة في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٠ ونصه كما يلي:

”إن اللجنة الخاصة،

”إذ تضع نصب عينيها إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠، وقرارات ومقررات اللجنة الخاصة بشأن بورتوريكو،

”وإذ تضع في اعتبارها أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أعلنت، في قرارها ٤٧/٤٣، المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، أن عقد التسعينات يمثل عقد القضاء على الاستعمار، والقرارات والمقررات السبعة عشر التي اتخذتها اللجنة الخاصة بشأن مسألة بورتوريكو، والوارد في تقارير اللجنة الخاصة إلى الجمعية العامة،

”وإذ تشير إلى أن يوم ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٩ يوافق الذكرى السنوية الثانية بعد المائة لتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في بورتوريكو،

”وإذ تشير أيضا إلى المبادرات المختلفة التي اتخذها الممثلون السياسيون لبورتوريكو والولايات المتحدة في السنوات العشر الماضية، دون أن تحرك عملية إنهاء الاستعمار لشعب بورتوريكو،

”وإذ تشدد على ضرورة أن تضع الولايات المتحدة الأسس من أجل الإنفاذ الكامل لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) وقرارات ومقررات اللجنة الخاصة بشأن بورتوريكو

”وإذ تأخذ في الاعتبار المقترحات الداعية إلى عقد جمعية تأسيسية سيادية لشعب بورتوريكو كجزء من عملية البحث عن إجراءات واقعية من شأنها أن تمكن من البدء في عملية إنهاء الاستعمار في بورتوريكو،

”وإذ تدرك أن الحرية التابعة للولايات المتحدة تستخدم جزيرة فييكس، بورتوريكو، منذ أكثر من خمسين سنة، للقيام بمناورات عسكرية، وبذلك لا تترك في متناول السكان المدنيين سوى بقعة لا تكاد تبلغ ربع مساحة الجزيرة، مما يؤثر في صحة السكان والبيئة وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية للإقليم،

”وإذ تعرب عن أسفها، لأنه بعد عام من انعدام النشاط، الذي رحب به شعب بورتوريكو، استأنفت حكومة الولايات المتحدة مناوأتها العسكرية وقصفها في جزيرة بيبكس غير المأهولة وأبعدت واعتقلت المتظاهرين المسالمين وفرضت قيودا أخرى على السكان المدنيين.

”وإذ تلاحظ اتفاق الشعب البورتوريكي في الرأي على الحاجة الملحة إلى إيقاف المناورات العسكرية وإعادة الأرض المحتلة إلى شعب بورتوريكو،

”وإذ تلاحظ أيضا اتفاق الشعب البورتوريكي في الرأي تأييدا لإطلاق سراح السجناء البورتوريكيين الذين يقضون في سجون الولايات المتحدة أحكاما بالسجن في قضايا تتصل بالكفاح من أجل استقلال بورتوريكو،

”وإذ تلاحظ مع الارتياح الإفراج عن أحد عشر بورتوريكيًا من السجناء السياسيين،

”وإذ تلاحظ أيضا أن الوثيقة الختامية للمؤتمر الوزاري الثالث عشر لحركة بلدان عدم الانحياز، المعقود في كارتاخينا ده اندياس يومي ٨ و ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، وتعيد تأكيد حق الشعب البورتوريكي في تقرير المصير والاستقلال على أساس قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) وتطلب إلى اللجنة الخاصة أن تواصل النظر على نحو نشط في مسألة بورتوريكو،

”وقد استمعت إلى بيانات وشهادات من ممثلي مختلف وجهات نظر الشعب والمؤسسات الاجتماعية في بورتوريكو،

”وقد نظرت في تقرير مقرر اللجنة الخاصة عن تنفيذ القرارات المتعلقة ببورتوريكو،

”١ - تؤكد من جديد حق شعب بورتوريكو غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) وانطبق المبادئ الأساسية لذلك القرار على مسألة بورتوريكو؛

”٢ - تكرر تأكيد أن شعب بورتوريكو يشكل أمة من أمم أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لها هويتها الوطنية الجلية الخاصة بها؛

”٣ - تؤكد من جديد أملها، وأمل المجتمع الدولي، في أن تضطلع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بمسؤوليتها بالإسراع في عملية تتيح لشعب بورتوريكو أن يمارس بالكامل حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، بما يتفق مع قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) وقرارات ومقررات اللجنة الخاصة بشأن بورتوريكو؛

”٤ - تلاحظ مع الارتياح أنه خلال العام الماضي، أحرز تقدم نحو إنفاذ آلية تؤمن المشاركة الكاملة لممثلي جميع وجهات النظر السائدة في بورتوريكو، مثل وجهة النظر الداعية إلى عقد مؤتمر تأسيسي سيادي للشعب البورتوريكي؛

”٥ - تعرب عن أملها في أن تتناول الجمعية العامة مسألة بورتوريكو على نحو شامل ومن جميع جوانبها؛

”٦ - تشجع حكومة الولايات المتحدة، تماشيا مع ضرورة أن يكفل لشعب بورتوريكو حقه المشروع في تقرير المصير وحماية حقوقه الإنسانية، على أن تصدر الأمر لقواتها العسكرية المسلحة بأن توقف تدريباتها ومناوراتها في جزيرة بيبكس المأهولة بالسكان وأن تعيد الأرض المحتلة إلى شعب بورتوريكو، وتوقف الملاحقات وعمليات الاحتجاز والمضايقات التي تقوم بها ضد المتظاهرين المسالين وتحترم حقوق الإنسان الأساسية مثل الحق في الصحة والتنمية الاقتصادية وأن تطهر المنطقة الملوثة؛

”٧ - ترحب بالإفراج عن السجناء البورتوريكيين الـ ١١ وتعرب عن أملها في أن يفرج رئيس الولايات المتحدة عن جميع السجناء السياسيين من أبناء بورتوريكو الذين يقضون في سجون الولايات المتحدة أحكاما بالسجن في قضايا تتصل بالكفاح من أجل استقلال بورتوريكو؛

”٨ - تحيط علما مع الارتياح بالتقرير الذي أعده المقرر عملا بقرارها المؤرخ ٦ تموز/يوليه ١٩٩٩؛

”٩ - تطلب من المقرر أن يقدم تقريرا إلى اللجنة الخاصة في عام ٢٠٠١ عن تنفيذ هذا القرار؛

١٠ - "تقرر إبقاء مسألة بورتوريكو قيد الاستعراض المستمر".

المتحدة أحكاما بالسجن في قضايا تتعلق بالكفاح من أجل استقلال بورتوريكو^(٣٩).

خامسا - مسألة المركز السياسي: آراء الأطراف المعنية

٥٦ - يرد سرد مفصل للتطورات التي استجدت بشأن مسألة المركز السياسي في الفترة السابقة للفترة المستعرضة في هذا التقرير في التقارير التالية عن كل فترة من الفترات المقابلة : A/AC.109/L.1334، الفقرات ٥٧ إلى ٨٢ (١٩٥٩-١٩٧٩)؛ و A/AC.109/L.1436، الفقرات ٦٧ إلى ٨١ (١٩٧٩-١٩٨٢)؛ و A/AC.109/L.1572، الفقرات ٧٣ إلى ١٢٠ (١٩٨٢-١٩٨٥). و (A/AC.109/1999/L.13، الفقرات ١٦٩-١٨٠) (١٩٨٥-١٩٩٨)؛ و A/AC/109/L.3 . الفقرات ٤٧ إلى ٥٧ (١٩٩٩-٢٠٠٠).

ألف - الولايات المتحدة الأمريكية

٥٧ - لم تغير الولايات المتحدة منذ عام ١٩٥٣ موقفها إزاء مركز بورتوريكو وإزاء صلاحيات هيئات الأمم المتحدة لبحث هذا المركز. وبموجب القرار ٧٤٨ (د - ٨) المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٣، أعفت الجمعية العامة الولايات المتحدة من التزاماتها بموجب الفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة. وتصر الولايات المتحدة منذ ذلك الحين على أن بورتوريكو قد مارست حقها في تقرير المصير وحصلت على قسط كامل من الحكم الذاتي وقررت بحرية وبشكل ديمقراطي الدخول في ارتباط حر مع الولايات المتحدة وبالتالي فهي، وفقا لما نُص عليه صراحة في القرار ٧٤٨ (د - ٨)، خارج نطاق نظر الأمم المتحدة. وفي الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة، قال ممثل الولايات المتحدة في اللجنة الرابعة إن المركز السياسي لبورتوريكو قد جرى بحثه في استفتاءات عامة عديدة. وأظهرت نتائج تلك

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٥٥ - خلال الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، لم يقدم مشروع قرار بشأن هذه المسألة إلى الجمعية لاتخاذ إجراء بشأنه. ولدى عرض مقرر اللجنة الخاصة تقرير اللجنة في الجلسة ٨٣ للجمعية العامة المعقودة في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، ذكر ما يلي:

"في هذه السنة، نظرت اللجنة الخاصة، عملا بما قرره في ٦ تموز/يوليه ١٩٩٩ بشأن بورتوريكو، في تقرير عن هذه المسألة واعتمدت بشأنها القرار (A/AC.109/2000/24). وأكدت اللجنة الخاصة من جديد، بمقتضى أحكام قرارها أنها، في جملة أمور، تأمل في أن تسرع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالقيام بعملية تتيح لشعب بورتوريكو الممارسة الكاملة لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، وفقا للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) وقرارات ومقررات اللجنة الخاصة بشأن بورتوريكو. كما شجعت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن تأمر بإيقاف التدريبات والمناورات العسكرية لقواتها المسلحة في جزيرة بيبكس وإعادة الأرض المحتلة إلى شعب بورتوريكو، وإيقاف الملاحقات والاعتقالات والمضايقات ضد المتظاهرين المسالين واحترام الحق في الصحة والتنمية الاقتصادية؛ ورحبت بإطلاق سراح السجناء البورتوريكيين وأعربت عن أملها في أن يطلق رئيس الولايات المتحدة سراح السجناء البورتوريكيين الذين يقضون في سجون الولايات

معترف بها؛ ولكن أغلبية المصوتين اختاروا أن يدلوا بأصواتهم في الخانة التي تقول "لا لأي من الخيارات المذكورة أعلاه".

"ويتعلق جانب كبير من الجدل بتحديد الخيارات المتاحة لبورتوريكو في ضوء دستور الولايات المتحدة وقوانينها وسياساتها الأساسية. ولذا، طلب الممثلون المنتخبون من سكان بورتوريكو من الحكومة الاتحادية في أكثر من مرة أن توضح الخيارات المطروحة بشأن مركز الجزيرة وأن توضح العملية التي يمكن لسكانها أن يحددوا من خلالها مركزها في المستقبل.

"ومن مسؤولية الولايات المتحدة الإجابة على هذه الأسئلة.

"لقد أيد رؤساء الولايات المتحدة الواحد تلو الآخر، وكذلك فعل الكونغرس في عام ١٩٩٨، حق سكان بورتوريكو في تحديد المركز الذي يفضلونه من ضمن خيارات لا تتعارض مع دستور الولايات المتحدة وقوانينها وسياساتها الأساسية. وقد اختارت إدارتي أن تتعاون مع قادة الكمنولث والكونغرس لتمكين سكان بورتوريكو من اختيار مركزهم في المستقبل. ونقول إن من مسؤولياتنا أيضا أن نساعد سكان بورتوريكو في تحقيق الحصول على التشريعات الضرورية قبل التحول إلى أي مركز جديد في حالة اختيارهم تغيير مركزهم الحالي.

"ولكفالة استمرار الحكومة الاتحادية في معالجة المسألة الجوهرية المتعلقة بالجزيرة ريثما تقوم السلطات ممثلة في شخصي بصفتي رئيس الولايات المتحدة لتسويتها وفقا لدستور الولايات المتحدة

الاستفتاءات أن استقلال بورتوريكو لا يجد التأييد إلا من القليلين. وتؤيد أغلبية البورتوريكيين الوضع الراهن، وهذا معناه أن المسألة ليست لها صلة بعمل اللجنة^(٤٠).

٥٨ - وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، أصدر الرئيس كلينتون "مذكرة لرؤساء الإدارات والوكالات التنفيذية" عن موضوع تسوية مركز بورتوريكو. وفيما يلي نص المذكرة:

"بالرغم من أن بورتوريكو بلدا حصلنا عليه في سياق الحرب ضد أسبانيا وأننا نكفل لمواليدها الحصول على جنسية الولايات المتحدة، لم يحدد بعد مركزها النهائي. وما لم تسو هذه المسألة ستظل هناك مسائل قائمة بشأن تطبيق سياسات الولايات المتحدة الاقتصادية والاجتماعية على مواطني بورتوريكو. وبالرغم من أن مواطنينا في بورتوريكو قد منحوا الحق في أن يمارسوا بشأن المسائل المحلية سلطة تماثل السلطة التي يتمتع بها أي مواطنين من مواطني أي ولاية من الولايات، فإنهم لا يحق لهم انتخاب من يمثلهم في الحكومة الاتحادية.

"ويستمد كل من الأحزاب السياسية الرئيسية الثلاثة في بورتوريكو هويته من اختلاف رؤيته عن رؤيتي الحزبين الآخرين بشأن الخيارات التي اختارها لنفسه لتمكين بورتوريكو من اكتساب مركز يحقق لها إحلال الديمقراطية على نحو كامل، وبشأن المركز الأمثل الذي ينشدها. وندعو جميع هذه الأحزاب إلى تغيير جوهري في مركز الجزيرة. وقد أجرى الكمنولث في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ استفتاء بشأن الخيارات المتعلقة بمركز بورتوريكو في المستقبل شمل الترتيب المعتمد في الوقت الحاضر لممارسة الحكم فيها وخيارات أخرى

٣ - يتعاون رؤساء الإدارات والوكالات التنفيذية مع الرئيسين المشاركين في أداء المهام المنصوص عليها في هذه المذكرة وفي الأمر التنفيذي المرفق،^(٤٣).

٥٩ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، تولت السلطة إدارة جديدة في الولايات المتحدة تنتمي لحزب آخر غير الحزب الذي ظل يتقلدها طوال الثمانية أعوام الماضية. وفي آذار/مارس ٢٠٠١، وجهت الأمانة العامة، بالنيابة عن اللجنة الخاصة، رسالة إلى الممثل الدائم للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة تطلب فيها التأكد من وجهة نظر الحكومة هذه بشأن مسألة بورتوريكو. وورد في رسالة جوابية كتبها بالنيابة عن الحكومة السيد جيمس ب. كينغهام القائم بالأعمال بالنيابة ما يلي:

”ردا على طلب مدكم بمعلومات بشأن بورتوريكو المؤرخ ٩ آذار/مارس ٢٠٠١، تتشرف حكومة الولايات المتحدة بأن توجه انتباهكم إلى قرار الجمعية العامة ٧٤٨ (د-٨) الذي ينص على أن الإعلان المتعلق بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لم يعد ينطبق على بورتوريكو بعد أن صوت سكانها بقبول الترتيب الخاص بحكم الجزيرة. وقد أكد سكان بورتوريكو هذا القرار فيما لا يقل عن استفتاءين أجريا في السنوات العشر الماضية.

”ولما كان الإعلان المتعلق بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لا ينطبق على بورتوريكو، طلبنا من اللجنة أن تركز اهتمامها على الأقاليم الثمانية المتبقية في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.“

٦٠ - وترد معلومات أساسية إضافية عن آراء الولايات المتحدة ومواقفها منذ عام ١٩٥٣، بما في ذلك وجهات

وقوانينها بما في ذلك القانون العام ١٠٦-٣٤٦ أعلن اليوم أني أصدرت أمرا بإنشاء فرقة العمل الرئاسية المعنية ببورتوريكو وأنني أصدرت إليها التعليمات التالية:

١ - يجري الرئيسان المشاركان بفرقة العمل الرئيسية حوارا متواصلا مع الحاكم والمفوض المقيم لبورتوريكو وأحزاب بورتوريكو الرئيسية والجماعات الأخرى الداعية إلى تغيير مركز الجزيرة ورئيسي وأعيان الأقليات في لجنة ممثلي مجلس النواب المعنية بالموارد ولجنة مجلس الشيوخ المعنية بالطاقة والموارد الطبيعية. ويركز هذا الحوار على الخيارات المتعلقة بمركز بورتوريكو في المستقبل والعملية التي يختار بموجبها سكان بورتوريكو الخيار الذي يريدونه. وستسعى فرقة العمل الرئيسية إلى تسهيل الاتصالات فيما بين المكاتب التي يمثلها هؤلاء المسؤولون بشأن المسائل المتعلقة بمركز الكمنولث وكفالة إيلاء المسؤولين الاهتمام اللازم بهذه المسائل وتسهيل اتخاذ إجراءات بشأنها. وسيرمي هذا الحوار بشكل خاص إلى توضيح الخيارات المتعلقة بمركز بورتوريكو في المستقبل وسيتمكن سكانها من تحديد خيارهم المفضل.

٢ - ويتولى الرئيسان المشاركان في فرقة العمل الرئيسية رصد إنفاق الأموال المخصصة لإطلاع الجمهور على مختلف الصيغ المقترحة لمركز بورتوريكو عملا بالقانون العام ١٠٦-٣٤٦. وسيشمل عملهما هذا كفالة صحة وموضوعية وحياد المواد التثقيفية واتساقها مع المعايير المبينة في الأمر التوجيهي المعنون ”إنشاء فرقة العمل التي أشار بها الرئيس المعنية بمركز بورتوريكو“.

”تواصل الولايات المتحدة ممارستها المتمثلة في سن قوانين ولوائح تنطبق على بورتوريكو دون السماح لسكانها بالتصويت عليها أو انتخاب من يمثلهم للمصادقة عليها نيابة عنهم.

”وتقيم الولايات المتحدة محكمة عدل في بورتوريكو لمقاضاة مواطني بورتوريكو ممن تحاكمهم بدعوة انتهاك القوانين التي صادقت عليها الولايات المتحدة دون مشاركة سكان بورتوريكو.

”وتقيم الولايات المتحدة محكمة عدل في بورتوريكو تعمل على وجه الحصر باللغة الانكليزية رغم أن هذه اللغة لا يفهمها أكثر من ٨٠ في المائة من السكان.

”وتشارك الأمم المتحدة الولايات المتحدة وتساعدتها في الإبقاء على المركز الاستعماري لبورتوريكو برفضها التصرف وفقا لميثاقها وقراراتها“.

٦٤ - وبالنيابة عن غران أوريني ناسيونال ده بورتوريكو، كتب اراستو ذاياس نونيز ما يلي:

”أولا: تعيش جزيرتنا تدهورا خطيرا في اقتصادها بعد أن انتقلت السلطة فيها من حزب يسعى إلى إقامة الدولة إلى حزب يدافع عن إبقاء الوضع على حاله.

ثانيا: لم يتخذ كونغرس الولايات المتحدة في العام الماضي أي تدابير تصحيحية من شأنها أن تؤدي إلى تسوية المشكلة الاستعمارية.

ثالثا: تعزز الوجود المقيت لقطع أسطول بحرية الولايات المتحدة في أراضي بيبكس الوطنية. واعتمد الكونغرس بالإضافة إلى ذلك تشريعات

النظر التي أعرب عنها مسؤولون في السلطة التشريعية ومقررات السلطة القضائية لحكومة الولايات المتحدة، في تقرير عام ١٩٩٩ (A/AC.109/1999/L.13).

باء - بورتوريكو

٦١ - في آذار/مارس ٢٠٠٠، بعثت اللجنة الخاصة نيابة عن الأمانة العامة برسائل متطابقة إلى عدة أحزاب سياسية في بورتوريكو وإلى بعض المنظمات التي كانت قد اتصلت باللجنة الخاصة قبل ذلك بشأن هذا الموضوع، دعته فيها إلى أن تحيل إلى المقرر آراءها بشأن التطورات ذات الصلة ببورتوريكو التي حدثت منذ صدور تقرير السنة الماضية (للاطلاع على قائمة بالمنظمات التي جرى الاتصال بها، انظر المرفق الأول). كما بُعثت رسالة مماثلة إلى ممثل الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة طُلب فيها الإدلاء بآراء هذا البلد بشأن تلك التطورات (انظر الفقرة ٥٩ أعلاه).

٦٢ - وترد أدناه نصوص الردود التي وردت.

٦٣ - وقد كتب إدواردو موراليس كول، رئيس نادي بورتوريكو، ما يلي بالنيابة عن تلك المؤسسة:

”دعوني أبلغكم أن حالة بورتوريكو الاستعمارية لا تزال في الوقت الذي أكتب فيه إليكم هذه الرسالة على ما كانت عليه في ١٢ تموز/يوليه عندما اعتمد (آخر) قرار بشأنها.

”وتبقي الولايات المتحدة على تبعية اقتصاد بورتوريكو لجمارك الولايات المتحدة ومنتجاتها وأسواقها وأسعارها.

”وتستمر الولايات المتحدة في إخضاع بورتوريكو وسكانها للبند المتعلق بالأقاليم في دستورها.

حظي حزب الاستقلال بتأييد القطاعات الاستقلالية الأخرى ولكنه لم يدخل معها رسمياً في جبهة انتخابية واحدة.

وفيما يلي بعض المواضيع الرئيسية للحملة الانتخابية:

”١ - الفساد الذي استشرى في عهد حكومة روزيليو - الحزب التقدمي الجديد مما أدى إلى مقاضاة واعتقال وإدانة عناصر من كبار الموظفين الحكوميين. وقيام اقتناع راسخ بأن هذه الحكومة أكثر الحكومات فساداً في تاريخ البلد.

”٢ - النضال من أجل إحلال السلام في إقليم جزيرة بيبكس الذي تطلب بذل جهد كبير بعد مقتل المواطن البورتوريكي دافيد سانس الذي راح ضحية قنبلة ألقتها طائرة تابعة لبحرية الولايات المتحدة على أراضي هذه الجزيرة في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩.

”٣ - التعاضد المشهود لمشاعر الوطنية وحب الوطن بين مختلف فئات الشعب البورتوريكي الذي تجلّى بوجه خاص في رفض المحاولات المتكررة التي بذلتها حكومة روزيليو - الحزب التقدمي الجديد للمضي قدماً في تنفيذ مشروع انضمام بورتوريكو إلى الولايات المتحدة.

”ووعدت الحاكمة سيليا كالدرون بحكومة شفافة والتزمت بالقضاء على الفساد الحكومي. والتزمت كذلك بالعمل على إخراج بحرية الولايات المتحدة من بيبكس وإنشاء لجنة تعنى بمركز الجزيرة تتخذ مبادرات وتطرح أفكاراً لإيجاد تسوية نهائية للمشكلة السياسية للبلد.

تضرب عرض الحائط بالجوانب التقدمية الدنيا الواردة في الأمر الرئاسي الذي أصدره الرئيس ويليام ج. كلينتون.

رابعاً: ما زال عشرات من المناضلين من أجل السلام في بيبكس يقعون في السجون بموجب أحكام تصدرها محكمة الإمبريالية في وطننا“.

٦٥ - وبالنيابة عن الحركة الجديدة لاستقلال بورتوريكو، كتب رئيسها البروفيسور خوليو موريني ما يلي:

”في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، أجريت انتخابات عامة في مستعمرة بورتوريكو. وفاز فيها الحزب الشعبي الديمقراطي الداعي إلى إقامة دولة حرة مرتبطة بالولايات المتحدة. وهزم فيها الحزب التقدمي الجديد الداعي إلى الانضمام إلى الولايات المتحدة وهو الحزب الذي سيطر على الحكم في المستعمرة خلال الأعوام الثمانية الماضية.

”ورشح الحزب الشعبي الديمقراطي سيليا ماريا كالدرون رئيسة بلدية العاصمة، سان خوان، سابقاً والحاكمة الحالية التي هزمت كارلوس بيسكيرا من الحزب الداعي إلى الانضمام إلى الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى فوز الحزب الشعبي الديمقراطي برئاسة الحكومة ومنصب المفوضية الدائمة في واشنطن العاصمة، أصبح يسيطر على مجلسي الشيوخ والنواب فضلاً عن ثلثي المجالس البلدية. وحصل من ناحية أخرى حزب الاستقلال البورتوريكي على ٥,٢ في المائة من الأصوات وأصبح يمثل عضواً منتخبا، واحد في مجلس الشيوخ وآخر في مجلس النواب. وتزيد هذه النسبة عما حققه في الانتخابات العامة لعام ١٩٩٦ التي حصل فيها على ٣,٦ في المائة من الأصوات. وقد

المشكلة الاستعمارية قد سويت وانتهت. والأكيد أن ما تريده الحكومة الجديدة وتسعى إليه هو إضفاء الشرعية على الدولة الحرة باعتبارها حكومة حقيقية لا تحكم مستعمرة بل بلدا يتمتع باستقلاله الذاتي. بيد أننا نسلم بما قد ينطوي عليه إنشاء هذه اللجنة التي ستسمى رسمياً لجنة الوحدة وتوافق الآراء البورتوريكية المزمع إنشاؤها في حوالي ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠١، وهو تاريخ الذكرى السنوية التاسعة والعشرين لإنشاء الدولة الحرة المرتبطة.

”وفي المجال الاقتصادي لا يزال الفقر وعدم المساواة من المشاكل الخطيرة المتفاقمة في البلد ويعيش في الفقر ما يقارب ٧٠ في المائة من الأسر. وفي حين تستأثر أقلية بنسبة ٥٠ في المائة من الإيرادات، في حين يتعين على جموع الفقراء الاكتفاء بنسبة ١٥ في المائة من إجمالي هذه الإيرادات. وتشير التحليل إلى أن ذلك يعود إلى قلة فرص العمل باعتبارها السبب الرئيسي لأوجه عدم التكافؤ المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بنمط التبعية الاقتصادية الناتجة عن استعمار الجزيرة.

”لم تقطع لا أي من حكومة الحزب الوطني التقدمي” الذي نهب وسلب الموارد الاقتصادية والطبيعية للدولة“ ولا الحكومة الجديدة للمستعمرة أي خطوات هامة لطرح بدائل بالرغم من ”النماذج الجديدة“ التي تتحدث عنها في خطبها. وقد عجز كل منها عن تقديم اقتراح بديل لوقف التزيف الاقتصادي الناتج عن القرار الذي اتخذته كونغرس الولايات المتحدة من جانب واحد بإلغاء ما يسمى حوافر المادة ٩٣٦ من قانون الضرائب التي أراحت الاقتصاد في السنوات الأخيرة. ولكن الأحزاب الاستعمارية حبست نفسها داخل حلقة مفرغة لا

”ولا يخلو هذا الوعد الأخير من الأهمية (بالرغم من السلطات المحدودة المفوضة لحاكم المستعمرة بموجب مركزها الحالي) إذ يتعلق الأمر بمبادرة بورتوريكية اتخذها أياد بورتوريكية، من شأنها أن تؤدي مثلاً إلى إنشاء جمعية تأسيسية. ولن يتعلق الأمر هنا بمبادرة يتخذها كونغرس الولايات المتحدة دون أن يشارك فيها مواطنو بورتوريكو ويؤيدونها كما كان الحال فيما اتخذته الحكومة السابقة من مبادرات داعية إلى الانضمام إلى الولايات المتحدة، عبر مشروع يונغ الذي لم يكن يضمن حق تقرير المصير. وغني عن القول إن أي عملية بورتوريكية تصدر من بورتوريكو لإيجاد حل للمشكلة الاستعمارية ستكون حتماً بحاجة إلى دور حاسم تضطلع به السلطة الاستعمارية التي لم يصدر منها ما ينم عن وجود أي رغبة لإنهاء الاستعمار في بورتوريكو.

”وتقترح الحكومة البورتوريكية الجديدة في هذه المبادرة أن يشارك في عضوية اللجنة المزمع إنشاؤها ممثلون عن المجتمع المدني إلى جانب الأحزاب السياسية الرسمية الثلاثة مما يشكل اعترافاً بأن مشكلة تقرير المصير السياسي لبورتوريكو ليست موضوعاً حزبياً وإنما هي مسألة وطنية واجتماعية.

”ولئن أبدت الحكومة الحالية استعدادها لإنشاء لجنة تعنى بمركز الجزيرة واستعدادها لمناقشة هذه المسألة بمباركة رسمية فإن ذلك يعزى إلى تزايد الأصوات المعارضة بشأن جدوى الدولة الحرة المرتبطة بالولايات المتحدة والطعون التي وجهت إليها منذ أن أنشئت في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٥٢، كان أقوى من أن يتواصل معه الإصرار على اعتبار أن

الآن أكثر من ٧٠٠ شخص في بيبكس تحاكمهم الآن المحكمة الاتحادية في بورتوريكو بعد أن أعلنوا العصيان المدني. ويتعاضم كذلك التضامن مع الوطنيين الذين يقعون في سجون الولايات المتحدة. وتسود البلد موجة من المشاعر الوطنية وحب الوطن حتى في ذهن الذين تظل الدولة الحرة المرتبطة هي الوطن أو البلد بالنسبة لهم. ولكن المناقشة لم تعد بشأن ما إذا كانت توجد أمة محق لها أن تقرر مصيرها بنفسها وبشأن طريقة تحقيق ذلك والوجهة التي عليها اتباعها، بعد أن ثبت وتؤكد الاعتراف العام بأن بورتوريكو أمة قائمة بذاتها مما يعد بحد ذاته انتصارا على الاستعمار“.

الحواشي

¹ Ivonne Acosta, *La Mordaza: Puerto Rico, 1948-1957* (Rio Piedras, Editorial Edil, 1989), p. 13.

² The United States Congress made ratification of the Puerto Rican Constitution conditional on the elimination of section 20 of the proposed bill of rights. Section 20 recognized, inter alia, rights to social protection in the event of unemployment, sickness, old age or disability, the right to obtain work, the right to an adequate standard of living and the rights of mothers and children to special care and assistance. José Trias Monge, *Puerto Rico: The Trials of the Oldest Colony in the World* (New Haven: Yale University Press, 1997), pp. 114 and 117.

³ The Economist Intelligence Unit, Country Profile, Puerto Rico 1998-1999.

⁴ Ibid., “Puerto Rico: Country Outlook”, 26 January 2001.

⁵ *The Boston Globe*, 31 January 2001.

⁶ *Financial Times Survey*, Puerto Rico, 29 July 2000.

⁷ *Agencia EFE*, 26 January 2001.

⁸ *The Washington Times Special Report*, Puerto Rico, 29 September 1999.

خيار لها فيها سوى الخضوع في المجال الاقتصادي لسياسة الولايات المتحدة بأمل إرجاع أو وضع تدابير جديدة استثنائية لدفع النمو الاقتصادي.

”ولن يقوم لنا مستقبل اقتصادي (في سياق المنافسة العالمية الجديدة) إلا بحصولنا على السلطات التي تمكننا من تقرير المصير بأنفسنا. ومن الأهمية بمكان مثلاً أن تكون لنا سلطة إبرام المعاهدات التجارية الثنائية مع البلدان الأخرى وإلغاء القوانين الملاحية التي تفرضها الولايات المتحدة لصالحها والمشاركة كعضو كامل العضوية في رابطة دول منطقة البحر الكاريبي (مصرف التنمية الإقليمي) وحماية جميع مواردنا الطبيعية الأخرى واكتساب القدرة على إعلان مناطق للتجارة الحرة والبحث التكنولوجي والاستفادة على نحو أفضل من مواردنا. وأن السياسة الاستعمارية هي التي تمنعنا من تحقيق كل هذا وترغمنا على الخضوع للنموذج الاستغلالي العملاق القائم على مبدأ القيمة المضافة مع ما يترتب على ذلك من مساوئ كبيرة تؤثر في السكان كالعنف المستشري في المجتمع وهجرة الأدمغة وتعاطي المخدرات والاتجار بها وغير ذلك من الخسائر الناجمة عن هجرة قطاعات سكانية من مختلف الفئات العمرية.

”وينبغي أن يكون لهزيمة أنصار الانضمام إلى الولايات المتحدة بُعد استراتيجي أكثر من أن تظل هزيمة انتخابية. ذلك أن الكلمة الأخيرة كانت قطعاً لأنصار الهوية الوطنية التي أصبح حتى المستعمرين يؤكدها لكل من ينكرها.

”واكتست معركة بيبكس دوراً رئيسياً في عملية إثبات الهوية الوطنية هذه. وقد اعتقل حتى

³⁴ *The Miami Herald*, 1 July 2000, and *Inter Press Service*, 7 August 2000.

³⁵ *Inter Press Service*, 30 January 2001.

³⁶ *Associated Press*, 29 March 2001.

³⁷ Knight Ridder/Tribune News Service, 1 May 2001.

³⁸ *Agencia EFE*, 30 April 2001.

³⁹ *The Philadelphia Inquirer*, 18 June 2000.

⁴⁰ *El Nuevo Día*, 27 February 2000.

⁴¹ *UND.C.P Focus*, May 2000.

⁴² *Caribbean Business*, 12 October 2000.

⁴³ See Internet web site <http://puertorico-herald.org/issues/vol4n52/MemoTaskForce.en.shtml>.

⁹ *Financial Times* Survey, Puerto Rico, 29 July 2000.

¹⁰ *Financial Times*, 3 January 2001.

¹¹ *Caribbean Insight*, 23 March 2001, vol. 24, number 11.

¹² *Samoa News*, 27 August 2000.

¹³ *Orlando Sentinel*, 8 November 2000.

¹⁴ *Agencia EFE*, 28 June 2000.

¹⁵ Comunicados de Prensa, Sila María Calderón, 28 June 2000.

¹⁶ Puerto RicoWOW News Service, 29 March 2001.

¹⁷ "Puerto Rican Political Prisoners and Prisoners of War Released", *Turning the Tide: Journal of Anti-Racist Action, Research & Education*, vol. 12, #3, Fall 1999.

¹⁸ "Yankee Injustice and the Release of 11 Puerto Rican Political Prisoners", *Revolutionary Worker*, #1023, 26 September 1999.

¹⁹ *Newsday*, 23 July 2000.

²⁰ *ACLU News*, 19 July 2000.

²¹ *Associated Press*, 16 January 2001.

²² *Orlando Sentinel*, 19 July 2000.

²³ *Agence France Presse*, 4 May 2000.

²⁴ *Reuters*, 25 June 2000.

²⁵ *Agencia EFE*, 7 August 2000.

²⁶ *Associated Press*, 18 October 2000.

²⁷ *Caribbean Insight*, 12 January 2001.

²⁸ *The New York Times*, 20 January 2001.

²⁹ *Associated Press*, 17 January 2001.

³⁰ *Financial Times*, 4 January 2001.

³¹ *Reuters*, 1 March 2001.

³² *The Virginia-Pilot*, 15 December 2000, and *Reuters*, 4 March 2001.

³³ *The New York Times*, 27 April 2001.

المرفق الأول

المنظمات التي جرى الاتصال بها لتقديم أحدث المعلومات عن تقرير المصير والاستقلال فيما يتعلق ببورتوريكو

تحالف نساء بيبكس

الجمعية البلدية (بيبكس)

رابطة الصيادين في بيبكس

رابطة الصيادين في جنوب بيبكس

الكيان البورتوريكي

فرسان السلام

نقابة المحامين في بورتوريكو

لجنة إنقاذ وتنمية بيبكس

اللجنة المعنية ببورتوريكو في الأمم المتحدة

المؤتمر الوطني الهوستوسي

المتعهدون على حفظ بيبكس

الجبهة الاشتراكية

المجلس البلدي لبيبكس

غران أورينتي ناسينال ده بورتوريكو

الكنيسة الميثودية في بيبكس

المعهد الكاريبي للعمل والتدريب المسكوني

المعهد البورتوريكي للعلاقات الدولية

فرسان السلام في بيبكس

اتحاد شباب بيبكس

الحركة الجديدة لاستقلال بورتوريكو

الأبرشية الكاثوليكية في بيبكس

حزب الاستقلال البورتوريكي
الحزب القومي البورتوريكي
الحزب الديمقراطي الشعبي
المشروع الكاريبي للعدالة والسلام
الاتحاد القومي لنصر الوطن
قدماء محاربي بيبكس المحيين للسلام
